المحور الأول: العلاقات الدولية (Relations internationales)

I. ماهيتها:

1. مفهوم العلاقات الدولية:

استخدمت كلمة دولية International لأول مرة من قبل جيرمي بنثام في العقد الأخير من القرن 18، حيث استخدم هذا المصطلح ككلمة تعريف لفرع القانون الذي أطلق عليه "قانون الأمم" أو "قانون الشعوب" وهو مصطلح لاقى رواجا كبيرا إلى الوقت الذي كان يطلق فيه القدماء الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب، ثم استخدم المصطلح بعد ذلك من قبل أولئك الذين درسوا الروابط الدولية على أنها فرع من القانون فقط.

إن مصطلح "الدولية International" استخدم بوصفه طريقة لتعريف العلاقات الرسمية بين الحكومات، وربما تعد كلمة "بين الدول Interstate" الأكثر دقة في تعبير "الدولية" لأن مصطلح الدولية في العلوم السياسية هو المصطلح الذي يطلق على مثل هذه المجتمعات.[4]

تعريف العلاقات الدولية:

يعرف جون بورتون John Burton العلاقات الدولية بأنها: "علم يهتم بالكشف واستغلال وتفسير من أجل التغيير والتنبؤ".[3]

ويعرفها ماكليلاند Mc clelland charles بأنها: "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بهذه التفاعلات".[2]

أما كوينسي رايت Wright Quincy فيعرفها بأنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية".[1]

Scanné avec CamScanner

ويرى فريدريك هارتمان أن مصطلح العلاقات الدولية يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع وكذا الأفكار عبر الحدود الوطنية.[1]

ويرى مارسيل ميرل أن كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تستهدفها تعتبر تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكنها أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات الخاصة أو الخاضعة التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... الخ، ولكنها تشمل أيضا وفي الوقت نفسه تدفقات من طبيعة أخرى، اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية... الخ.[2]

ويرى وليام كوكر بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع الممارسات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.[3]

وهناك من يعرفها بأنها: "علم يختص بمشكلات المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للدول التي هي امتداد للسياسات الداخلية، ويحدد مناطق التوتر ومواطن الضعف ويشير إلى أساليب التغلب على التوتر وتعويض الضعف، فعلم العلاقات الدولية هو العلم الذي يختص بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التي تؤدي إليها، ومعرفة آثار ذلك على سلوك مختلف أطراف المجتمع الدولي."[4]

Scanné avec CamScanner

وعنا من يلزنا بأن: "العلاقات مابين الوحدات السياسية (الدول) في عصرنا التي لها جوانب متباينة سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، وبعضها يقع على مستوى مابين الدول في علاقات سياسية بحكم طبيعة أطرافها، بينما يقع البعض منها على مستوى العلاقات الخاصة أو بما لا تظهر كطرف مباشر في التعامل، وذلك إلى جانب ما لا يقع تعامله من امتداد لآثار كثيرة منه وقائع اسياسة الدولية إلى جانب السياسة الدولية و التأثير فيها" (1)

على الرغم من عدم وجود تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية يتفق عليه جميع الباحثين والمختصين فإن الاطلاع على عدة تعاريف يجمع لنا عدة خصائص للعلاقات الدولية:

- ظاهرة واسعة من الممارسات المتبادلة التي تجري عبر الحدود الوطنية
- هي لا تشمل على العلاقات الرسمية بين الدول وإنما تشمل على العلاقات غير الرسمية أيضا. فالتجارة والأموال هي أشياء تساهم في تطوير الروابط بين الدول. وحركة السياحة وطلب العلم خارج البلاد والهجرات الشعوب، و تطوير العلاقات الثقافية والدينية عبر مختلف وسائل الإعلام عملت هي الأخرى على تطوير العلاقات الدولية (لا آخر كما آخر سياسي)
- بينما تتحدث عن العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد العلاقات بين الدول لا تنفيها هي التي تمنح الحكومات الكثير على الحرب والسلام وإدارة حكومات لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة والسفر والاستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية والعقائد والشهرة والحروب الكاملة وممارسة الأمور الأخرى المتعلقة بالشؤون الدولية.

وتلك العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد غفير من الاتصالات بين الأفراد وشركات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية، وهذا فإن العلاقات الدولية لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير

Scanné avec CamScanner

السلوكية وإدارة الصراعات والتفاوض وما قد أدى للعديد من العلاقات والتفاعلات الدولية.

- السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية:

- يعرف ما يسمى مارل السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من النشاط السلوكي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بموضوعات السياسة الداخلية، مسائل تقع ما وراء الحدود.[١٢]

إذن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات تهدف جزء من النشاط السلوكي الموجه إلى الخارج وأفعال تهدف تعالج مسائل تقع ما وراء الحدود.

- إذن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى أو أن التفاعل الناتج عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية، حيث يعرف جوزيف فرانكل السياسة الدولية بأنها: "تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتها المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتها مع المنظومة الدولية (Système) كل من المنظمات الدولية وهو ما يجعلها الاجتماعية من غير الدول".[١٣]

إذن دراسة السياسة الدولية هي أكثر تعقيدا من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم الاستقرار بين عناصر البيئة التي تعيش فيها.

إذن تشمل السياسة الدولية التفاعلات السياسية الدولية، غير أن التفاعلات التي تجري في المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط وإنما هي أيضا تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى التي تكون في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية. (أرجع سعد في تعريفها ص ٩١)

- إذن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، إلا أن أساس هذه العلاقات يرجع إلى السياسة الخارجية التي هي بمثابة الأمر لكل النشاطات

Scanné avec CamScanner

واستفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية، وهذه بدورها تكون العلاقات الدولية. (انظر الشكل 1).

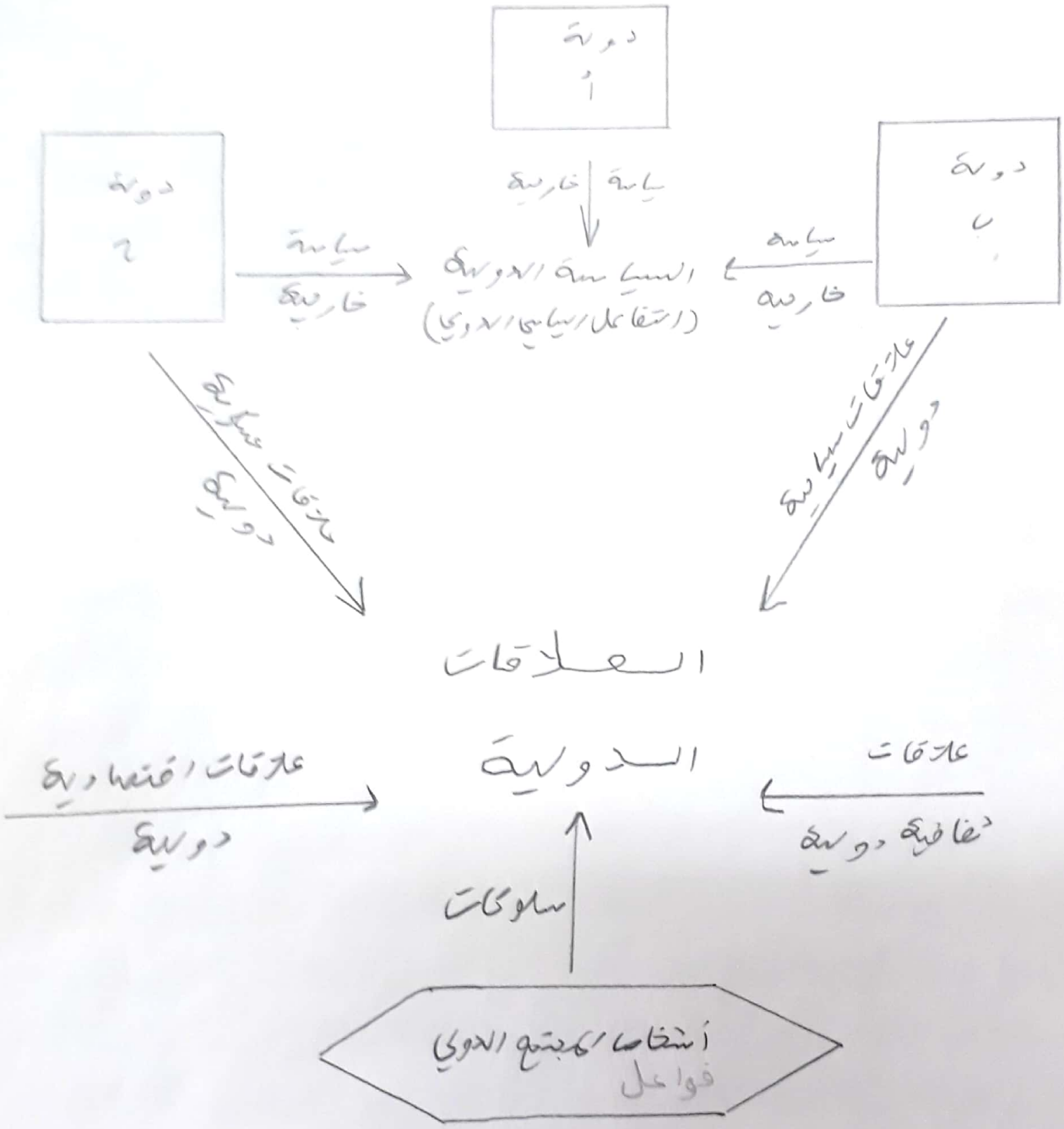

شكل رقم (1) العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية.

Scanné avec CamScanner

2. تطور دراسة العلاقات الدولية:

إن دراسة العلاقات الدولية بصورة منهجية وعلمية، أصبحت مطلبا ملحًّا بعد الحرب العالمية الأولى، وتزامن هذا المطلب مع رغبة لتوجيه الدبلوماسية السرية وجعل الرأي العام الديمقراطي على السياسة الدولية للدول ممكنة.

كانت العلاقات الدولية تدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعرفة فقد بدئ بدراستها ضمن موضوع التاريخ الدبلوماسي، ثم انتقلت دراستها إلى حقل القانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، أما رغبة تطوير دراسة العلاقات الدولية كمقرر دراسي مستقل فقد عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة. باعتبار أنها كانت دولة جديدة تدخل إلى المسرح الدولي وتستوعبها ما هو تاريخي وقادم من أوروبا فالأوروبيون كانوا يفكرون بكل طبيعية أنه يكفي دراسة القانون والتاريخ وربما أيضا الجغرافيا لفهم العلاقات الدولية. أما الولايات المتحدة أرادت كدولة عظمى جديدة أن تكون لها عناية قرارتها أداة علمية خاصة بها تجنبها اتحاد الأوروبيين أي أو صلتها إلى الحرب العالمية الأولى ثم إلى الحرب العالمية الثانية.

ونشأت في هذا السياق رغبة جعل العلاقات الدولية مادة دراسية مستقلة واستشعرت تلك الحاجة بصورة فورية عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في الحرب العالمية الثانية، وخاصة عندما بدأ التفكير بضرورة وضع تصور لسياسة مرحلة ما بعد الحرب.[1]

كل ذلك أدى إلى تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الأمريكية وبدأ رصد الأموال من أجل البحث العلمي مما أدى إلى ظهور عدد من المراكز البحث والمعاهد والبرامج في الجامعات وفي أماكن أخرى من المجتمع الأمريكي. كل ذلك أدى إلى ظهور مراكز بحثية متخصصة بدراسة المناطق الجغرافية Area studies التي كان لها هدف عملي وهو تعديد استراتيجيات السياسة الأمريكية

Scanné avec CamScanner

ساهمت هناك عوامل كثيرة ساهمت في استقلالية حقل العلاقات الدولية أهمها:

- الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاتصالات بين الدول وعلى كافة المستويات نتيجة للثورة التكنولوجية في وسائل وأساليب الاتصال الدولي.
- التعقد والتشابك والتداخل بين القضايا القومية للدول، وزيادة اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي.
- لم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تتجاوز حدودها القومية، لأن هذه التفاعلات تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصالحها القومية.
- تعدد وجود تجانس أو تماثل في استجابات وردود فعل الدول لمختلف الأحداث. (1)

3. موضوع العلاقات الدولية:

إن موضوع العلاقات الدولية: تفسير وتحليل كل المجال التي تنتج عنها مفاعيل تتخطى الحدود الوطنية، بالإضافة إلى مختلف التفاعلات غير الوطنية التي تنتج مفاعيلها آثارا متزايدة الأهمية في الحياة الدولية وازدياد في أهمية الاستناد غير الحكومية، كل ذلك بفضل وسائل الاتصال المتطورة.

إذن فموضوع العلاقات الدولية هو دراسة وتفسير وتحليل أوضاع المجتمع الدولي سواء كان في جانبها التعاوني أو النزاعي.

فأي علاقة بين وحدة سياسية ما ووحدات المجتمع الدولي يعتبرها تركي وذي كانت صغيرة تدخل في إطار تخصص العلاقات الدولية. فعلم العلاقات الدولية هو ذلك الفرع من الدراسة التي تعني تفسير طبيعة وجوهر الدولية وارتكاز عليها في تفسير أحداث وواقع الدولي بغرض بناء النظرية و التوقع، فدراسة العلاقات الدولية تستلزم التوصل إلى تحليل دقيق بقدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي أو ذلك من خلال التعرف على طبيعة

Scanné avec CamScanner

القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات المختلفة للدول إزاء بعضها البعض، وأيضًا تحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والعوامل بمختلف التأثيرات أو ردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي.

1. العلاقات الدولية والعلوم الأخرى:

← العلاقات الدولية و القانون الدولي:

إن الاختلاف الأساسي بينهما يكمن في:

- المنهج: دلالات العلاقات الدولية علم تجريبي، هو علم وقائع أكثر ينطلق من الأحداث والوقائع من أجل التأسيس وبناء الفروض والتوقع، أما القانون الدولي فيرتبط بالمعرفة القانونية وبالمنهج التحليلي الشكلي بغرض التعرف على "الأنظمة Norme" أو القواعد الموضوعية التي تحكم علاقات الدول.
- الموضوع: ففي حين يعتمد القانون الدولي على التحليل القانوني أي تحليل سلوك الدول بالانطلاق من القواعد القانونية، تعتمد العلاقات الدولية على التحليل الموضوعي للروابط الواقع، فالأول علم نصي والثاني علم تفسيري.

إذن يمكن الوصول إلى فكرة دقيقة وشاملة عن العلاقات الدولية بدراسة القواعد القانونية وحدها.

← العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي:

يتناول التاريخ تاريخ أحداث العلاقات الدولية أي وصف الوقائع التاريخية فهو منصور في الزمان مهمته مقتصرة على تسجيل الأحداث المدسومة زمانًا ومكانًا، أما العلاقات الدولية فتتسلى إلى الفهم الشامل للأحداث الواقع الدولي دون الاهتمام بالأحداث في حد ذاتها. إذن التاريخ يقدم الوقائع والقراءات عبر فترة زمنية طويلة التي ينطلق منها علم العلاقات الدولية لبناء الفروض العلمية.

إذن النظرة التاريخية مفيدة لتحليل العلاقات الدولية لأنها تمنحه إمكانية مقارنة الأحداث الراهنة مع أحداث الماضي بغية تحديد الاتجاهات الكبرى في تطور العلاقات الدولية عبر مختلف الأزمنة. (1)

né avec CamScanner

← العلاقات الدولية والاقتصاد:

يرى الاقتصاديون أن ما يميز العلاقات الدولية هو سعي مختلف الدول من أجل تحقيق رفاهيتها الاقتصادية بواسطة مجموعة كبيرة من الأنشطة والممارسات، فهم يركزون على العامل الاقتصادي باعتباره العنصر المحرك للعلاقات الدولية.

إن هذا التحليل رغم ضرورته الفصوى في غير الظواهر الدولية، غير كاف إذا هو كريضع في اعتباره العوامل التفسيرية الأخرى الثقافية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية.

← العلاقات الدولية وعلم السياسة:

هناك تماثل في الموضوع بينهما، فعلم السياسة يدرس الظاهرة السياسية في ذاتها وفي علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى في المجتمع، بينما تهتم العلاقات الدولية بتحليل أساليب ممارسات النفوذ والقوة والسيطرة، في علاقات سلطة تشكل الروابط والاتجاهات على الساحة السياسية الدولية، وبالتالي فإن الموضوع تشترك فيه العلاقات الدولية مناهج العلوم السياسية تستعين على المجموعة الدولية، هذا ما دفع البعض إلى اعتبار علم العلاقات الدولية دراسة متخصصة متفرعة عن دراسة علم السياسة.

بذلك تكون مادة العلاقات الدولية ذلك النوع من العلوم السياسية المتخصصة لدراسة المسائل الدولية.[1]

Scanné avec CamScanner

II. مناهج العلاقات الدولية:

هناك مجموعة من المناهج التي تتبع في دراسة العلاقات الدولية:

1. المناهج التقليدية:

أ. المنهج التاريخي: (مصدر استقاء المعلومات)

ينطلق من أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات، فالتاريخ يمثل عنصرا مساعدا للتحليل السياسي، لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو النافية لفرضياتهم، كما يفيد في الدراسات المقارنة لظاهرة الواردة وما طرأ عليها من تطور أو مقارنتها بغيرها من الظواهر المشابهة لها.(1)

ب. المنهج القانوني: (علاقة الدولة بالقانون الدولي)

هذا المنهج لا يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والاستراتيجية والإيديولوجية التي تتحكم في مجرى هذه العلاقات وإبراز كيانها على نحو أو آخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها، وإنما يحاول أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التي تنظم العلاقات الدولية بعضها، أي أن هذا المنهج يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء آخر.(2)

ج. المنهج الواقعي: منهاج التحليل في إطار سياسات القوى:

هو منهج على اتصال بالواقع الدولي وأكثر تعبيرا عنه أو أضاحه. ويقوم هذا المنهج بتحليل أوضاع المجتمع الدولي بالارتكاز على فكرتي: المصلحة والقوة فالمجتمع الدولي هو ميدان صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة والحفاظ عليها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

Scanné avec CamScanner

2. المناهج المعاصرة :

أ. المنهج النظمي :

يقوم هذا المنهج على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته المختلفة، وأهدافه العلمية التي يتوخاها هذا المنهج كما يقول مورتون كابلان Morton Kaplan هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصادر ومظاهر الاستقرار فيها وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل استمرارية وزوال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية وانتقالها من شكل إلى آخر.

ب. منهج اتخاذ القرار :

تهتم هذه المقاربة بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية عند إصدار قرارات معينة تأخذ هذه المقاربة في حين الاعتبار مراحل صنع القرار، الأطراف المشاركة في صنع القرار، دوافع اتخاذ القرار .....

ج. منهج المباريات : ع مساكاة

يعد من الأساسيات المتطورة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية وهي تقوم على تمثيل وجود أزمات دولية حقيقية أو وهمية، واسناد أدوار معينة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة الأبعاد الأزمة، وكل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لهذه الأزمات.

Scanné avec CamScanner

المحور الثالث : عوامل قوة الدولة

1. المجال الجغرافي :

في رأي علماء البيوبوليتيك[1] أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية. بل أن البعض منهم من أمثال الألماني راتزل قد تطرف في دعمه لهذا الرأي حينما تحدث عن نظرية المجال الحيوي والتي تقوم على عنصري المساحة والموقع وسرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الألمانية. وفي مجال القوة البرية ظهر البريطاني ماكندر والذي تحدث عن منطقة حيوية في العالم أطلق عليها منطقة القلب حينما قال من يحكم شرق أوروبا يحكم منطقة القلب ومن يحكم منطقة القلب يحكم جزيرة العالم ومن يحكم جزيرة العالم يحكم العالم - وفي مجال القوة البحرية ظهر الأميرال الأمريكي ماهان الذي دعى إلى مبدأ سيادة الأسطول وقال أن المستقبل سيكون للقوة البحرية[2]. أما عن المجال الحيوي فظهر السوفياتي دي سيفرسكي الذي اعتقد أن السيادة الجوية تعلو تحتها القوة البرية والبحرية.

أو في الحقيقة فإن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاث هي :

أ. حجم الرقعة الجغرافية :

إن كبر حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحيتين :

← إن اتساع في حجم الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان وكذلك يعطيها ثروة وتنوعا في مواردها الطبيعية. إلا أن اتساع الحجم مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يضعف من قوة الدولة مثلما هو الحال مع استراليا وكندا والبرازيل لأن رغم وفرة في الموارد وآلة ميكانيكية ما لم تسندها قوة بشرية قادرة على الدفاع عنها تصبح بلا جدوى.

← إن اتساع حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق إحداثها عبء أكبر على القوة العسكرية

فالاتساع الجغرافي يعني عمقا دفاعيا يمكنها من التراجع مما يساعد على امتصاص القوات المهاجمة وتشتيتها (مثلما فعلت موسكو في روسيا) بالإضافة إلى كون الاتساع في حجم الدولة يمكنها تشتيت مراكزها الصناعية مما يقلل من احتمال ضربها كلها في وقت واحد.

والمميزات العسكرية الأخرى التي يوفرها الاتساع الجغرافي هي أن السيطرة على المساحات الواسعة من الأرض يصبح مشكلة وخاصة مع ازدياد الكثافة السكانية وبذلك تتصور صعوبة احتلال الصين والسيطرة عليها.[1]

ب. الموقع الجغرافي:

إن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها القومية كذلك، فالموقع كما يقال هو الذي يحدد أوّلا إذا ما كانت الدولة قوة برية أو بحرية.[2]

ولكن مثل هذا الادعاء يقبل المناقشة، فليس هناك دولة على بحر كبير أو محيط كبير أن تصبح قوة بحرية ضخمة (مثال أندونيسيا) فمازالت دولة كهذه تواجه مشاكل طويلة ولكنها ليست قوى بحرية هامة (كالهند وجنوب أفريقيا).

وهناك إقليم في العالم تكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية خاصة مما يزيد من قوتها، وهذه المنطقة تشتمل على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل الدردنيل وممر جبل طارق وممر ملقا الذي تسيطر عليه سنغافورة وقناة السويس وقناة بنما. فالتحكم في هذه المناطق الاستراتيجية يعني قوة ملحوظة للدولة التي تمارس ذلك التحكم.

فعلى سبيل المثال هناك أهمية بالغة كبيرة للمواقع المطلة على البحار حيث أن:

← إن في البحار طاقة متسعة للنقل التجاري بتكاليف دون تكاليف النقل البري بكثير (شق الطرق، مد الخطوط الحديدية مكلفا بينما طرق الملاحة البحرية لا تكلف شيئا) كما أن للتحرك في البحار ميزة استراتيجية فالسفن تتحرك حول قوات الأعداء أكثر يسرا في البحر عن البر.

Scanné avec CamScanner

← الجزر المنغرسة في البحار وخاصة في المحيطات مزايا سياسية واستراتيجية أظهرها أنها تشكل مراسي للقوافل التجارية والعسكرية وقواعد عسكرية بحرية وجوية ذات أهمية قصوى (كوبا بالنسبة للو.م.أ أو طوكيو كونغ بالنسبة للصين)

ج. التضاريس :

تتحكم التضاريس من حيث وجود الجبال والوديان والأنهار والسهول في طبيعة التنقل والاتصال داخل الدولة. فكلما كان سهلاً (أي الاتصال) وممكناً زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة بعكس الحال إذا ما كان الاتصال متعذرًا.

كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد بالتالي من سيطرة الحكومة على الدولة وكذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية وتحريكها في الاتجاه المطلوب. (11)
بالإضافة إلى أن وجود عوائق طبيعية على حدود الدولة يزيد من قوتها العسكرية.

د. الموارد الطبيعية :

تمثل عنصر آخر من عناصر قوة الدولة (*) ويظهر ذلك من خلال:

← أهمية هذه الموارد في تدعيم القوة العسكرية، فالحديد يدخل في صناعة الآلة الحربية والبترول يعتبر قوة محركة للطائرات والدبابات والغواصات.

← أهمية هذه الموارد في السياسة الخارجية للدولة: حيث تستخدم كأداة للأفراد أو العقاب في علاقات الدولية (سلاح النفط) فهذه الأفراد قد تكون ذات طابع مادي مثل السلاح والمنتجات التي تصنعها الدولة والتي تصبح غير ممكنة بدون وجود المواد الخام التي تصنع منها.

غير أن هناك نقطة جوهرية وهي أن هناك بعض الدول التي استطاعت أن تنمي قوتها القومية إلى حد كبير دون أن تتوفر لها إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية باستخدام عدة طرق: الاستيلاء على الموارد الطبيعية للدول الأخرى (بريطانيا، فرنسا، هولندا، البرتغال) أو عن طريق الحصول على امتيازات وهو الدور الذي تقوم به الشركات العالمية.

Scanné avec CamScanner

3. العامل السكاني:

إن أهمية عنصر السكان في تكوين قوة الدولة تعتبر بمثابة علم من علماء العلاقات الدولية، ونقصد بالسكان هنا العنصر البشري و وزنه كعامل من عوامل قوة الدولة وما يلي ذلك من علاقة بينه وبين هذا العنصر من ناحية وبين السياسة الخارجية للدولة من ناحية أخرى، وعناصر يات نرى أهم العوامل الكمية والكيفية في العامل الديموغرافي.

أ. العوامل الكمية:

- تتجلى أهمية ضخامة العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب، فإذا كانت الحروب التقليدية ذات أهمية بالغة في العلاقات الدولية بالرغم من التطور التكنولوجي لسببين أساسيين:

. الاستعانة النظرية لاستخدام السلاح النووي.

. ارتباط ظاهرة الحرب بعوامل أخرى غير القتال مثل الإمداد والإسعاف والنقل..

- كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القوة البشرية اللازمة لقواتها العسكرية.

وهو ما يدعونا للإشارة إلى أن القدرات العسكرية مرتبطة بالاستراتيجيات والقدرات القتالية وتوعية التدريب والروح المعنوية.

- كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية، والدول ذات الكثافة العالية هي مؤونة إلى حد ما من هذه الأطماع

- تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصرا أساسيا في عملية الإنتاج. كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني والفائض الأول قبل الاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

- من جهة أخرى فالضغط السكاني يشكل عاملا فعالا من عوامل الصراع الدولي، بل كثيرا ما يعاود الملاحظون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره (حروب وثورات) إلى الضغط الكمي للسكان.

Scanné avec CamScanner

ب. العوامل الديمغرافية :

- قد يؤثر في قيمة رقم السكاني ارتفاع نسبة الاناث مقابل نسبة الذكور. اذا كانت تقاليد المجتمع تفضل الرجال حيث الاعمال الانتاجية. كما قد يكون لهذا أثر في المجال الاستراتيجي اذ تعفي بعض الدول من الخدمة العسكرية الالزامية أسوة الاوحد كأنوات بنات ولو تعددن.

وكذلك الحال بالنسبة لسلم الاعمار فقد يتوافق تباين معدلات نسبة الشباب الذكور من مجموع رقم السكاني مع درجات القوة الاقتصادية للدولة تبعا لكون المجتمع أكثر انتاجية من الاطفال والشيوخ. كما قد يتوافق مع درجات القوة الاستراتيجية للدولة نظرا لكون الشباب هو الاقدر على تحمل أهوال الحرب.

- درجة استجابات الاجتماعي لعناصر "الحكم السياسي" : أي تعلق الوحدة الداخلية كترتبط بدرجة استجابات الاجتماعي : فالدول متعددة القوميات والاديان تقوم سلطتها على الاكراه السياسي مما يضعف الوحدة الداخلية.

- التقدم الثقافي والتكنولوجي : فالمجتمعات المتقدمة تكنولوجيا تحاول على تعمل مؤسسات الدولة والاجهزة بمشروع مجتمع وتحقيقه وهو ما يعتبر الدولة داخليا ويعطيها أكثر مصداقية في الخارج

ج. العامل الاقتصادي:

رفض التجاريون التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي وصاغوا تصورهم المشهور: "من يحكم البحر يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم ومن يحكم ثروة العالم يحكم العالم" [11] بمعنى ذلك يكون ميزان القوى محكوما بالميزان التجاري.

فالى أي مدى يصدق هذا التصور؟ أي علاقة منطقية بين القوة الاقتصادية للدولة وبين قوتها السياسية في المجال الدولي؟

إن للأدبيات الاقتصادية الكلام الأول في تشكيل اتجاهات الدول في علاقاتها الدولية ويكاد الباحثون يجمعون أن هناك ارتباط بين "الحرب" كظاهرة اجتماعية بين الدول وبين الظاهرة الاقتصادية. فالحرب في أثر حتمي للظاهرة الاقتصادية من حيث:

أ. الحرب كمحفز: في الحالات الدائمة تبدو حالة الكساد الشامل حتى تخلف الموارد الرئيسية عن تحقيق الطاقة من الاستمرار في الحياة الى جانب الارتفاع الرهيب المستوى السكاني

المتزايد هو جمود الموارد) وهكذا تبدو هذه الحالة واضحة الوضوح المستهدف للحرب من أجل الاستيلاء على موارد الآخرين

مثال: ما أفضى إليه سقوط الحضارات الوسطى في سهول آسيا الوسطى في وجه قبائل المنغول إلى غزو المناطق المحيطة، وما انتهى إليه هذا - حين توفرت الظروف المناسبة - من حركات هجرة مسلحة وغزوات بعيدة المدى.

ب - حروب الموقرة: أما في المجتمعات الصناعية الحديثة: فالحرب على العكس تستهدف السعي إلى الحصول على المزيد من المواد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج الصناعي أو السعي للمزيد من الأسواق التجارية، إذ هنا توجد من حروب الموقرة. إذن هنا الدوافع الاقتصادية هي جاذبة للحرب وليست دافعة.

مثال: حروب الموقرة التي شنتها الدول الأوروبية على الشعوب الضعيفة في آسيا وأفريقيا فاستعمرتها، وقد كانت الأولى على قوة واستقرار اقتصادي بينما كانت الثانية في تخلف اقتصادي.

ج - حروب الأسواق وحروب التوريق:

حروب الأسواق هي تلك التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة. بينما حروب التوريق تعني أن دولة ما لديها من الفائض في الإنتاج ما يقتضي منها البحث عن مشترين في الخارج.

الإمبريالية الاقتصادية:

تعني القدرة على توظيف الاستراتيجية والدبلوماسية لضمان توزيع المنتجات وتوظيف رؤوس الأموال. وتتوافق الإمبريالية الاقتصادية مع الاستراتيجية بشكل كبير

مثال: هناك توافق بين درجة انتشار القواعد العسكرية الأمريكية خارج أراضيها وبين حجم رؤوس أموالها في الخارج. حيث كانت القوات المسلحة الأمريكية متواجدة في ثلاثة بلدان أجنبية فقط عام 1920 وفي أثناء الحرب باتت ارتفع إلى 49 ثم إلى 94 دولة في الخمسينيات...

أضحى الاقتصاد يلعب دور بالغ الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة، فنشأت منظمات دولية قائمة على أساس اقتصادي (الأوبك، السوق الأوروبية المشتركة) كما نشأت العلاقات الدولية عدة صراعات وحروب لأسباب اقتصادية من أجل

Scanné avec CamScanner

السيطرة على الموارد الاولية أو الحصول على منافذ تجارية أو مدى قابلية السيطرة على الاسواق، كما أن هناك منتديات عالمية تطالب بتغيير الاوضاع الاقتصادية (مثل سيناريو كوكة عدم الانحياز)

5. العامل العسكري:

ينظر التقرير إلى درجة الاستعداد العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما يعتبر وظيفة أساسية ضرورية لمساندة تنفيذ سياستها الخارجية.[11]

ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل:

- التقدم التكنولوجي في انتاج الاسلحة وفي وسائل جمع المعلومات.

مثلما يحدث اليوم في استخدام اقمار التجسس والاقمار الصناعية لأغراض التجسس العسكري وجمع المعلومات والوقوف على أسرار الدفاع التي تحاول الدول إخفاؤها عن بعضها.

- القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدولة

نتيجة لتعقد مشكلات الامن القومي (مصادر تهديد بدرجة) يتحتم على الدولة أن تعني نفسها دائما وتكون قادرة على وضع خطط استراتيجية وقائية.

- مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي.

فمقدار سلامة التصورات التي تمتلكها هذه القيادات العسكرية عن طبيعة المشكلات الاستراتيجية التي تعد المسؤولة عن التخطيط لها، يكون ذلك من عوامل القوة أو الضعف في مستوى الاستعداد العسكري للدولة.

- مدى كفاءة التدريب وكذلك مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.

فحجم القوات المسلحة وحده لا يكفي وانما يلزم التركيز كذلك على الجوانب الكيفية في اعداد تلك القوات وتجهيزها لمختلف المهام.

- مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وامكانياتها بالسرعة المطلوبة في الظروف التي تضطرها إلى إيراد تعبئة شاملة لقواها

Scanné avec CamScanner

٦. العامل التكنولوجي :

أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية من حيث أنه طور جميع الأساليب المستخدمة ، فالعامل التكنولوجي أضفى أهم مميزات في العلاقات الدولية بين عالم متقدم وآخر متخلف وأضفى نقل التكنولوجيا أهم ما تحاسب به دول العالم الثالث بعد ما كانت بنظام اقتصادي دولي بديد أكثر عدة .

كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب بديدة في الانتاج وساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول عن طريق خفض تكلفة الانتاج وزيادة في الجودة ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الاقتصادية وطورت أساليب الزراعة فضاعفت من مردوديتها

بصفة عامة تعني التكنولوجيا كل وسائل الاستغلال الأمثل للإمكانيات الفيزيقية والمادية والبشرية المتاحة للدولة ، كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية للدولة في انتاج الأسلحة وفي جمع المعلومات ... فأصبحت القوة العسكرية تقاس بمدى قدرة الدول على تصنيع أسلحة تستعمل فيها جزئيا أو كليا العلم الشامل وكذا توجيه صواريخها (قصير ، متوسط ، بعيد) المدى) ودقتها في إصابة الأهداف إلى غير ذلك .

كما تنعكس التكنولوجيا على العامل السكاني من حيث ترقية كيفه وكذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر إحصائيات السكان وتساعد في عملية الإحصاء ، من ناحية أخرى أثر على الدبلوماسية (تعلمت عقد المعاهدات الثنائية) وأصبحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول والمنظمات أكثر وضوحا (بسبب إلى توفر المعلومات) .

٧. العامل التنظيمي :

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة ، فإنه في الوقت نفسه يتوزع على مجموعة من المتغيرات مرتبطة بالبوانب المعنوية للدولة :

أ. العامل الأيديولوجي :

هي مشكوكة من التصورات والأفكار والأوهام والمفاهيم ، كلها منطقيا ودقيقا المميزين وتتمتع بوجود دور تاريخي في مجتمع معين .

لا يجوز للطلبة إغفال العنصر الأيديولوجي كعنصر تفسيري للمتغيرات الدولية فالصراع العربي - الصهيوني ، والانشقاق الصيني السوفياتي والحرب العراقية الإيرانية

Scanné avec CamScanner

ليست نزاعات ذات بعد اقتصادي أو استراتيجي فقط بل هي إلى حد بعيد صراعات ايديولوجية، وذلك دليل يمكننا سياقه هو سقوط الشيوعية التي جسدت دور العامل الايديولوجي في العلاقات الدولية.

فالايديولوجية هي المحرك الرئيسي لسياسات الخارجية للدول فهي تمثل اختلاف السياسات وراء أفكار ومعتقدات المؤثرة على صناعة واتخاذ القرارات والتي تحكم السلوك و التصرف الدولي.

ب. الروح الوطنية والروح المعنوية للدولة:

الروح الوطنية هي تكامل اجتماعية المشكلة للدولة تكاملاً يسقط عنها أسباب التصادم المؤدي إلى الضعف. والروح الوطنية تتجسد أساسا في الدولة القومية وهي الطريق المؤدي إلى رفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد العناصر السيكولوجية التي ترتكز عليها القوة القومية للدولة، كما تشكل الروح المعنوية الدعامة الأساسية لاكتساب القوة في المجال الدولي.

ج. الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدعائية والدبلوماسية للدولة:

يعني هذا العامل بالاهتمام أساسا العلاقات الدولية، فكفاءة الأجهزة السياسية للدولة تتوقف على الاستقرار السياسي، والنظام السياسي هو الذي يحدد أهداف وأولويات السلوك الخارجي للدولة.

والدبلوماسية الدولة هي التي يقع عليها عبء تجميع هذه العوامل الطبيعية والاجتماعية في كل واحد متكامل ثم تقدير مدى ما يكونا له من وزن في ميدان علاقات القوى في المجال الدولي، فتتوجه به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية وذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمن السلم.

د.

شخصية وسلوك رجل الدولة، هو عامل يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة، فشخصية القادة السياسيين المسؤولين عن تحديد الأهداف القومية للدولة وصياغتها بالأسلوب الذي يخدم مصالح الدولة، يؤثر أيضا في قوة هذه الدولة. ومما يبرهن على صحة هذا التصور، أن التغير في أنماط الزعامات وقيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة، وفي بعض الساعات يكاد يكون لقوة وتعاقد سياسي وتأثيره على اختيار أهداف السياسة الخارجية مطلقا.

Scanné avec CamScanner

III. طرق ممارسة القوة (التأثير) في العلاقات الدولية:

يتحدث هولستي K.J. Holsti عن ست طرق لممارسة التأثير في العلاقات الدولية، ونفترض أن دولة أ تسعى لتحقيق واحد من ثلاثة أنماط سلوكية:

- أن تجعل (ب) تعمل (ص)
- ألا تجعل (ب) تعمل (ص)
- أن تجعل (ب) تستمر في عمل (ص)

وفي هذا الإطار يمكننا دراسة النماذج الستة الآتية:

1) الإقناع:

يجري الإقناع بين الدول كمساومة في علاقات تتصف بالتعاون والتفاهم فيما بينها فإذا كانت أهداف الأطراف متقاربة فإن فرص احتمال نجاح (أ) في إقناع دولة (ب) تكون كبيرة. والإقناع يمارس بشكل فعال في هذه العلاقات. حيث نرى دولة (ب) في تعاونها مع دولة (أ) وسياستها باستثناء التهديد أو العقاب إذا دعت الضرورة في علاقاتها مع دولة (أ).

بالإضافة إلى أن دولة (ب) تأمل في تعاونها مع دولة (أ) حصول على فوائد

2) عرض المكافأة:

في هذا الموقف فإن الدولة (أ) توعد بتقديم بعض الأشياء المرغوبة للدولة (ب) إذا ما استجابت لها، كزيادة المساعدات الخارجية، تخفيض التعريفات على السلع المستوردة، العمل على مساندة في مؤتمر آخر، رفع بعض العقوبات...

3) منح المكافأة:

في بعض الحالات تكون مصداقية الأحداث غير عالية، فالدولة (أ) قبل أن تستجيب لرغبات (أ) ربما تصر بأن على الدولة (أ) أن تقدم المكافأة بشكل مسبق، وهذه الطريقة غالبا ما تجري في مفاوضات وقف إطلاق النار أو الهدنة بحيث لا يتم التوقيع على الاتفاقية إلا بعد اتخاذ إجراءات معينة كإبعاد منطقة من الأسلحة أو نزع السلاح...

Scanné avec CamScanner

ملاحظة: تشير إلى أنه في الطريقتين السابقتين والتاليتين، فإن الدولة (ب) تجد أن أمثالها سيجلب لها نفعاً، أما مدى الاستفادة من عروض دولة (أ) فإن ذلك يعتمد على عدة أمور منها:

- كم لدى الدولة (أ) من المناسبات المنافعة التي تقدمها للدولة (ب)
- مدى احتياج الدولة (ب) إلى مثل هذه العروض
- الظروف والمعارك التي تقدم فيها تلك المنافع

المهم أن مصالح الدولتين غير متطابقة مما تطابق وهو إجماع بشأنها ومع هذا فإن الدولة (ب) ترى في تجاوبها ربحاً لا يفوّت.

ب) التهديد بالعقاب:

إن التهديد بإنزال العقاب يمكن أن ينقسم إلى قسمين:

① التهديد الإيجابي: وذلك حينما تهدد دولة (أ) على سبيل المثال بزيادة التعريفات الجمركية أو قطع العلاقات الاقتصادية أو الدبلوماسية أو استخدام القوة.

② التهديد بالحرمان: وذلك حينما تقوم دولة (أ) بالتهديد بسحب المساعدة الخارجية أو أية فوائد تمنح للدولة (ب)

ج) فرض العقوبات غير القسرية:

يتم توجيه تهديد إلى دولة (ب) على أمل تغيير سلوكها والذي في الغالب لا تغيره بالطرق الأخرى، والمشكلة في هذه الطريقة هو أنها تنجم عن إجراءات متبادلة مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالطرفين.

مثال: زيادة القدرات العسكرية مما يؤدي إلى سباق نحو التسلح فإن الدولة (ب) في مثل هذه القضايا تكون قادرة أيضاً على زيادة قدراتها العسكرية وإلا استقلت لرغبات دولة (أ).

د) القوة القسرية:

تعتبر في قضايا عديدة الوسيلة الوحيدة والحاسمة للتأثير، فمصالح الدولتين (أ) و (ب) غير متطابقة ومختلفة بشأن قضايا دولية بشأن السياسات العليا لكليهما.

Scanné avec CamScanner

III قياس التأثير:

إن قياس التأثير لا يأتي عن طريق المعايير الكمية والنوعية للقدرات فقط ما فحسب، بل هناك متغيرات أخرى تتحكم في قياس مدى نجاح التأثير. حيث يرى هولستي أن نجاح محاولة دولة (أ) للتأثير على دولة (ب) يعتمد على:

> قدرات (أ) + اتجاهات (دولة ب) لدولة (أ) + مستوى تفاوض دولة (ب) مع دولة (أ)
> = احتمال نجاح دولة (أ) في التأثير على دولة (ب)

مثال: علاقة ألمانيا الغربية بدولة إفريقية بناء على اعتراف بألمانيا الشرقية، فمثلا حيث القدرات فإن ألمانيا الغربية القدرات الاقتصادية التي تمتلكها من تقديم المعونات للدولة الإفريقية فتؤثر عليها.

ولكن إذا كان اقتصاد الدولة الإفريقية مكتفيا من المساعدات الخارجية فإن قوة التأثير ستكون أقل من المعيار الذي يعطى لها في الظروف الاعتيادية فإذا كانت الدولة الإفريقية تتبع سياسة عدم الانحياز فإنها سوف لن تكون مستعدة للتفاوض كليا، وهكذا فإن فرص تأثير ألمانيا الغربية على الدولة الإفريقية هي فرص ضعيفة: